➢ **الجمهورية – الثلاثاء 14.03.2017**

• قطر ترفع إمدادات الغاز إلى بولندا.. وقفزات بصادرات روسيا

التفاصيل:

قطر ترفع إمدادات الغاز إلى بولندا.. وقفزات بصادرات روسيا

أعلنت شركة قطر غاز المملوكة للدولة، أنها اتفقت على زيادة حجم إمداداتها من الغاز الطبيعي المسال إلى شركة النفط والغاز البولندية، في الوقت الذي كشفت فيه بيانات رسمية روسية أن صادرات الغاز الروسي قفزت بنسبة كبيرة خلال يناير/كانون الثاني الماضي.

وذكرت قطر غاز اليوم الثلاثاء، أن صادرات الغاز إلى بولندا ستصل إلى مليوني طن سنويا، مشيرة إلى أن الاتفاق الجديد سيدخل حيز التنفيذ في بداية العام المقبل 2018 وحتى يونيو/ حزيران 2034.

وتسعى بولندا لتنويع مواردها وتقليص اعتمادها على الغاز الروسي المنقول عبر خط أنابيب.

وتم توقيع اتفاق طويل الأمد عام 2009 تستورد بولندا بموجبه 1.3 مليار متر مكعب من الغاز المسال من قطر سنوياً، وبدأ تسليم هذه الإمدادات في يونيو/ حزيران.

من ناحية أخرى، أظهرت البيانات، أن صادرات الغاز الروسي، خلال يناير/كانون الثاني الماضي، قفزت بنسبة 21% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي 2016، لتبلغ نحو 20.9 مليار متر مكعب.

وكشفت بيانات دائرة الجمارك الفدرالية الروسية، وفق ما أوردته وكالة نوفوستي الروسية، أن إيرادات الصادرات ارتفعت بنسبة 17.2%، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، لتصل إلى 3.5 مليارات دولار.

وصدرت موسكو، خلال الشهر المذكور، نحو 17.1 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى دول من خارج رابطة الدول المستقلة، بزيادة 31.5%، ونحو 3.8 مليارات متر مكعب إلى بلدان رابطة الدول المستقلة.

ورابطة الدول المستقلة هي منظمة دولية أورو- آسيوية مكونة من 12 جمهورية سوفييتية سابقة، ومقرها في مينسك بروسيا البيضاء، وتتكون من روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدافيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، تركمانستان، أوزبكستان، كازخستان، طاجكستان، قيرغيزيا.

وأظهرت بيانات دائرة الجمارك، أن روسيا صدرت في العام 2016، نحو 198.7 مليار متر مكعب من الغاز، محققة إيرادات بنحو 31.2 مليار دولار.

كانت شركة غاز بروم عملاق صناعة الغاز في روسيا، قد ذكرت في تقرير لها في ديسمبر/كانون الأول 2016، أن ثلث استهلاك أوروبا من الغاز خلال العام الماضي جاء من روسيا، وهو مستوى قياسي رغم التوتر مع الاتحاد الأوروبي. وسبق أن قدر مسؤولو الشركة حصتها في السوق الأوروبية في 2015 بنحو 31%.

- **الشرق الاوسط – الثلاثاء 14.03.2017**
  - الكويت تعلن دعمها تمديد اتفاق تخفيض الإنتاج مخزونات النفط بين 280 إلى 300 مليون برميل بحسب رؤيتي المرزوق والفالح

التفاصيل:

الكويت تعلن دعمها تمديد اتفاق تخفيض الإنتاج مخزونات النفط بين 280 إلى 300 مليون برميل بحسب رؤيتي المرزوق والفالح

أصبحت الكويت أول دولة في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) التي أعلنت عن دعمها لتمديد اتفاق تخفيض الإنتاج بين دول المنظمة والمنتجين خارجها؛ إذ إن السوق تحتاج لوقت أطول حتى تتوازن وتتحسن الأسعارونقلت وكالة الأنباء الكويتية بالأمس عن وزير النفط الكويتي عصام المرزوق قوله إن تمديد الاتفاق بعد ً حتى تستعيد السوق توازنها؛ إذ إن المخزونات النفطية نهايته في شهر يونيو (حزيران) القادم مهم جدا ولن تنخفض خلال فترة بسيطة .ً عالية جدا وقال المرزوق إن «عملية إعادة التوازن للسوق العالمية تتطلب المزيد من الوقت والجهد والتعاون، إضافة إلى التزام جميع الدول المشاركة في هذا الاتفاق، وهناك زيادة في مخزون النفط العالمي تقدر بنحو 280 مليون برميل، تراكمت على مدى السنتين الماضيتين، وليس من السهل استهلاكها خلال شهر أو شهرين .«وأضاف المرزوق أنه متأكد وواثق بأن «جميع الدول ملتزمة وسوف تؤتي هذه الاتفاقية ثمارها خلال الأشهر القليلة القادمة .«وأشاد المرزوق بالتحسن في التزام «أوبك» بخفض الإنتاج الشهر الجاري، حيث زادت نسبة الالتزام بخفض للبيانات الأولية المتوفرة حتى الآن، الإنتاج من 91 في المائة إلى 95 في المائة في شهر فبراير (شباط)، وفقاً بحسب قوله .وكانت «أوبك» قد عقدت اتفاقا مع المنتجين غير الأعضاء خارجها مثل روسيا وكازاخستان لخفض إنتاج الخام العالمي نحو 8.1 مليون برميل يوميا من أول يناير (كانون الثاني) وتقريب الفرق بين العرض والطلب .وستجتمع اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة ومراقبة إنتاج الدول الداخلة في الاتفاق يوم 25 و26 مارس (آذار (الجاري في الكويت، وستناقش اللجنة الوزارية التقرير الذي سيرفع لها من قبل اللجنة الفنية المشكلة لدراسة بيانات إنتاج الدول، وقد يتم طرح بعض المبادرات لمساعدة اللجنة الوزارية في عملها لمراقبة الإنتاج ومناقشة الخطوات التالية بعد نهاية الاتفاق، كما أوضح المرزوق .وقال المرزوق إن الكويت مع تمديد الاتفاق بعد يونيو وتدعم هذا التوجه؛ لأن ذلك سوف يعجل من سرعة عملية إعادة التوازن للسوق النفطية العالمية، وسيسهم في إعادة الأسعار إلى مستويات مقبولة للدول المنتجة والصناعة النفطية بشكل عام .إلا أن المرزوق أكد أنه «من السابق لأوانه الحديث عما سوف يحدث، وسوف نتشاور مع السادة الوزراء من أن عملية إعادة الدول المعنية ونناقش موضوع التمديد كأحد الخيارات المستقبلية. وكما بينت سابقاً التوازن في سوق النفط العالمية ليست سهلة وتتطلب المزيد من الجهد والوقت .«وتأتي تصريحات المرزوق بعد هبوط في أسعار النفط إثر تضارب تصريحات وزراء «أوبك» خلال تواجدهم

الأسبوع الماضي في عاصمة النفط الأميركية مدينة هيوستن، حيث أبدى ممثلو العراق وأنغولا رغبتهم في تمديد الاتفاق، فيما تسربت معلومات عن وجود رفض من قبل دول أخرى في «أوبك» مثل السعودية في تمديد اتفاق الخفض، إذ إن ذلك سيرفع من إنتاج شركات النفط الصخري الأميركية .وقال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح الثلاثاء الماضي في هيوستن إن العوامل الأساسية لسوق النفط تتحسن بفعل اتفاق كبار منتجي الخام في العالم على كبح المعروض وإنهاء التخمة المستمرة منذ عامين .وأوضح أن السعودية خفضت بأكثر مما تعهدت به في الاتفاق، ونزلت بإنتاجها لما دون العشرة ملايين برميل يوميا .وأضاف أن الطلب العالمي على النفط سينمو 5.1 مليون برميل يوميا في 2017 .وأن زيادة إنتاج الولايات المتحدة والبرازيل وكندا ستطغى على التراجعات الطبيعية في الحقول المتقادمة .وأبلغ مجموعة من المسؤولين التنفيذيين خلال مؤتمر الطاقة أسبوع سيرا في هيوستن أن مخزونات النفط العالمية تراجعت «أبطأ مما توقعت .« وقال إن المخزونات في الدول المتقدمة ما زالت أعلى نحو 300 مليون برميل فوق المعدلات الطبيعية. لكنه قال إن من السابق لأوانه دراسة ما إذا كان ينبغي استمرار التخفيضات في النصف الثاني من العام. وأوضح أن «أوبك» تعقد اجتماعها التالي في مايو (أيار) القادم .وكان وزيرا نفط العراق عضو «أوبك»، وروسيا غير العضو، قالا يوم الاثنين الماضي إن من المبكر للغاية مناقشة تمديد الاتفاق، في حين قالت رئيسة شركة النفط الوطنية الأنغولية إنها تعتقد أن القيود ستستمر .من جهة أخرى، قالت أكبر شركة روسية لإنتاج النفط أمس الاثنين إن تعافي إنتاج النفط الأميركي قد يثني منظمة أوبك والمنتجين من خارجها عن تمديد تخفيضات الإنتاج بعد يونيو وقد يؤدي إلى حرب أسعار جديدة .وتراجع إنتاج النفط الصخري الأميركي في الوقت الذي هوت فيه أسعار النفط من مستوى يزيد على 100 دولار للبرميل في 2014 إلى أقل من 30 دولارا في 2015؛ مما قلص ربحية الإنتاج الصخري عالي التكلفة .وقالت شركة روسنفت، عملاقة الصناعة النفطية الروسية، في رد مكتوب على «رويترز»: «بات من المؤكد أن النفط الصخري الأميركي أصبح وسيظل المنظم الجديد لأسعار النفط العالمية في المستقبل المنظور .«وأضافت: «هناك مخاطر كبيرة في أن الاتفاق (الذي تقوده «أوبك») لن يجري تمديده لأسباب من بينها المشاركون الرئيسيون... لكن أيضا بسبب آليات الإنتاج في الولايات المتحدة التي لن ترغب في المشاركة بأي اتفاق في المستقبل القريب .«وقالت روسنفت إن التزام «أوبك» بالتخفيضات بنسبة تتجاوز التسعين في المائة قد فاجأ الكثير من المراقبين، مضيفة أن النجاح يرجع إلى أن الموقف السعودي بشأن خفض الإنتاج «تغير كثيرا» عن الماضي. ولفترة طويلة ظلت المملكة، أكبر منتج للنفط في العالم، ترفض خفض الإنتاج، وذلك تحت قيادة وزير البترول المخضرم على النعيمي. وحل خالد الفالح محل النعيمي في العام الماضي .وتوقع النعيمي انهيار الإنتاج في حقول النفط الروسية القديمة. لكن الإنتاج زاد في العامين الأخيرين إلى 2.11مليون برميل يوميا، وهو الأعلى على الإطلاق لأسباب من بينها انخفاض قيمة الروبل مما قلص تكاليف الإنتاج .وقالت روسنفت إن المسار الوحيد المضمون لتحقيق التوازن في السوق لجميع المنتجين هو كبح الإنتاج، لكنها أقرت بأن هذا لن يحدث بسبب عدم مشاركة منتجي النفط الصخري الأميركي في أي اتفاق مماثل . ويمنع القانون الأميركي الشركات من القيام بخطوة مماثلة.

- **النهار – الثلاثاء 14.03.2017**

• روسيا ترجئ إلغاء رسوم تصدير النفط إلى 2022- 2025

التفاصيل:

روسيا ترجئ إلغاء رسوم تصدير النفط إلى 2022- 2025
قال وزير المال الروسي أنطون سيلوانوف إن# روسيا لن تلغي رسوم تصدير النفط بالكامل حتى 2022-20255 أي متأخرة أربع سنوات عما كان متوقعا من قبل.
وتعكف روسيا أكبر منتج للنفط في العالم على "مناورة ضريبية" تزيد بموجبها ضريبة استخراج المعادن تدريجيا بينما تخفض رسوم تصدير النفط والمنتجات المكررة.
كانت وزارة المال تدرس من قبل إلغاء رسوم تصدير النفط بالكامل بين 2018 و2020. وأبلغ سيلوانوف مؤتمرا ضريبيا نظمه اتحاد الصناعيين والمستثمرين الروس "نعتقد أنه يمكن إلغاء رسوم تصدير النفط بالكامل بين 2022 و2025.
نجري مناقشات مع شركات النفط ووزارة الطاقة وأنا على ثقة من أخذ قرار في هذا الصدد"، ورفض تحديد حجم الزيادة في ضريبة استخراج المعادن لكنه قال إن الزيادة المزمعة ستكون "محايدة" لشركات النفط والغاز في ضوء خطط إلغاء رسوم التصدير.

- **الحياة – الثلاثاء 14.03.2017**
  - النفط يلامس أدنى مستوى في 3 أشهر

التفاصيل:

النفط يلامس أدنى مستوى في 3 أشهر
تدور أسعار النفط قرب أدنى مستوى في ثلاثة أشهر أمس، في وقت تبدد فيه زيادة المخزونات الأميركية وأنشطة الحفر أثر التفاؤل بجهود «أوبك» لكبح إنتاج النفط. ونزل خام القياس العالمي مزيج «برنت» سبعة سنتات خلال الجلسة إلى 51.30 دولار للبرميل بعدما بلغ في وقت سابق 50.85 دولار للبرميل وهو أقل مستوى للخام منذ 30 تشرين الثاني (نوفمبر). وهبط خام غرب تكساس الأميركي الوسيط 15 سنتاً إلى 48.34 دولار للبرميل.
ونزل سعر النفط بأكثر من ثمانية في المئة منذ الاثنين الماضي وهو أكبر هبوط أسبوعي في أربعة أشهر ويقول محللون إن الهبوط قد لا يستمر. وأفاد «غولدمان ساكس» في مذكرة بأنه يظل «واثقاً بدرجة كبيرة» في شأن أسعار النفط وأبقي على توقعاته للأسعار عند 57.50 دولار للبرميل لخام غرب تكساس الأميركي الوسيط في النصف الثاني.
وكانت شركة «بيكر هيوز» لخدمات الطاقة أعلنت الجمعة أن شركات الطاقة الأميركية زادت عدد منصات الحفر النفطية للأسبوع الثامن على التوالي مع رفع الإنفاق للاستفادة من تعافٍ سابق في أسعار الخام منذ اتفقت دول في «أوبك» وخارجها على خفض الإنتاج.
وتوصلت المنظمة ومنتجون آخرون كبار للنفط من بينهم روسيا إلى اتفاق العام الماضي لخفض الإنتاج بنحو 1.8 مليون برميل يومياً في النصف الأول من 2017.
ونقلت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) عن وزير النفط الكويتي عصام المرزوق قوله إن بلاده تؤيد تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط الذي بدأ في أول كانون الثاني إلى ما بعد شهر حزيران (يونيو) المقبل.
وتخفض 11 دولة من الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والبالغ عددها 13 دولة إنتاجها من الخام منذ الأول من كانون الثاني بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً في حين تقود روسيا المنتجين المستقلين الذين وافقوا على تقليص الإنتاج بنحو نصف حجم تخفيضات «أوبك».

وقال المرزوق في مقابلة مع وكالة «كونا» إن «دولة الكويت مع تمديد الاتفاق بعد حزيران وتدعم هذا التوجه إذ سيعجل ذلك من عملية إعادة التوازن للسوق النفطية العالمية». وأضاف أن تمديد الاتفاق «سيساهم في إعادة الأسعار الى مستويات مقبولة للدول المنتجة والصناعة النفطية في شكل عام». لكن الوزير أضاف قائلاً إن «من السابق لأوانه الحديث عما سيحدث وسنتشاور مع الوزراء من الدول المعنية وسنناقش موضوع التمديد كأحد الخيارات المستقبلية».
وأضاف أن اتفاق خفض الانتاج «سيؤتي ثماره خلال الأشهر القليلة المقبلة». وقال إن نسبة التزام الدول بخفض الانتاج زادت من نحو 91 في المئة في كانون الثاني الماضي إلى 95 في المئة خلال شباط (فبراير) وفقاً للبيانات الأولية المتوافرة حتى الآن.
ولم يوضح الوزير ما إذا كانت هذه الأرقام تتعلق بالتزام دول «أوبك» أم المنتجين المستقلين المشاركين في اتفاق خفض الإنتاج.

- **جريدة الجريدة – الثلاثاء 14.03.2017**
  - النفط الكويتي ينخفض ليبلغ 48.06 دولار
  - مصافي التكرير في الكويت تتعرض يومياً لآلاف الهجمات الإلكترونية
  - اتفاق «أوبك» يخضع لأكبر اختبار قد يواجهه

التفاصيل:

النفط الكويتي ينخفض ليبلغ 48.06 دولار
انخفض سعر برميل النفط الكويتي 94 سنتا في تداولات أمس ليبلغ 48ر06 دولار أمريكي مقابل 49 دولارا للبرميل في تداولات الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية واصلت أسعار النفط أمس انخفاضها المتواصل منذ نحو أسبوع على وقع زيادة إمدادات الخام الأمريكية بفضل إنتاج النفط الصخري ورغم جهود منظمة (أوبك) في خفض الإنتاج لتقليص تخمة المعروض في السوق العالمي.
وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 2 سنت ليصل عند التسوية إلى مستوى 51ر35 دولار كما انخفض سعر برميل الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 9 سنتات ليصل إلى مستوى 48ر40 دولار.

مصافي التكرير في الكويت تتعرض يومياً لآلاف الهجمات الإلكترونية
الجهات المهاجمة معروفة... والأغراض سياسية واقتصادية وعسكرية
كشفت مصادر نفطية لـ"الجريدة" أن المنشآت النفطية في الكويت تتعرض يوميا لآلاف الهجمات الإلكترونية، خصوصا مصافي تكرير النفط، مضيفة أن السنوات الماضية كانت هناك "حرب إلكترونية شرسة"، ونعرف الأعداء المهاجمين، إلا أن القطاع النفطي، لاسيما شركة البترول الوطنية، لديه طرق في كيفية إغلاق الخدمات والفتحات الموجودة على الإنترنت لحماية مصافي التكرير التابعة له.

وقالت إن هذه الحرب أعطت للشركة معلومات عامة وفرصا لتنمية منشآتها، حيث تمتلك افضل برامج الحماية على مستوى العالم "لحماية المنشآت البترولية"، ووضع دروع واقية لمواجهة هذه الهجمات.
وأضافت أن الحروب الإلكترونية، التي تتعرض لها مصافي التكرير نوعان، الأولى تكون مفاجئة، وهي ذات تأثير كبير، بينما الثانية الحروب المعلنة، وهي أن تحدد مجموعة ما موعد هجومها، منوهة إلى أن القطاع النفطي واجه مثل هذه الهجمات مرتين في السابق.
وحول دوافع هذا الهجوم، أشارت إلى أن الحرب الافتراضية تحل تدريجياً محل الصراعات العسكرية بين الدول، موضحة أن لهذه الهجمات أغراضا وأبعادا عديدة، منها السياسي، والاستراتيجي، والاقتصادي، والتجاري، والعسكري، وهي أهداف يمكن أن تبدأ من الحصول على المعلومات، والتجسس الصناعي، أو قرصنة معلومات تخص الأمن القومي.
وأكدت أن مثل هذه الهجمات تعد خطراً كبيراً على الوضع السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، وحتى العسكري للدول المستهدفة، حيث يمكن على سبيل المثال، عبر هجمات مماثلة، التحكم في مصادر الطاقة، وهنا تكون النتائج كارثية.
الحرب على دول الخليج
وقالت المصادر إن هناك حروباً إلكترونية قوية جداً قائمة بالفعل في عالمنا الحالي، ولكننا كعالم عربي نعتبر الجانب الأضعف في أي من تلك الصراعات، منوها إلى أن مهمة تأمين نظمنا المعلوماتية لابد أن تتم من داخلنا بدون الاستعانة بأي جهة خارجية، لأننا بذلك سنسلمها كل مفاتيحنا بأنفسنا.
وأضافت ان التطورات الجيوسياسية، والمكانة التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي كمركز للتمويل والطاقة والعقارات، وتجارة البيع التجزئة والسياحة والطيران، جعلتها في مقدمة الوجهات المستهدفة بشكل واسع من قبل مجرمي الإنترنت، كما أن قدرات الاتصال عالية المستوى في المنطقة تجعلها بيئة خصبة للهجمات الإلكترونية المتقدمة.
وتوقعت أن تصبح هجمات البرمجيات الخبيثة، التي تستهدف شركات في دول مجلس التعاون الخليجي، ذات تأثير تخريبي أكبر، نظراً لقيام المهاجمين بتعديل أو تدمير البيانات المستهدفة، لذلك يجب تسخير التكنولوجيا المناسبة القادرة على تحديد واكتشاف هذه التهديدات الجديدة، ووضع خطة استجابة واضحة تحظى بدعم ومشاركة مجلس إدارة الشركة، والعمل على تحضيرها، استعداداً للتعامل مع أي حالة اختراق أمني محتملة.
وأكدت أن القطاع النفطي الكويتي، وتحديداً شركة البترول الوطنية، لديه البنية التحتية التي تعد أسرع الشبكات، حيث تربط المصافي مع المكتب الرئيسي بكل انسيابية، والتي لها علاقة مع المشغلين في المصافي، ما ينعكس بالإيجاب على أداء العمل بكل أريحية، ويحقق الربحية المالية.
الحماية من الهجمات
وحول السبل الناجعة للحماية من الهجمات الإلكترونية قالت "لا يمكن تقديم حماية مطلقة وتامة لنظم المعلومات المرتبطة بشبكات الاتصالات. والسبيل الوحيد لتأمين المعلومات الحساسة عزل الأجهزة التي تحتوي على هذه المعلومات عن العالم. ولكن مثل هذه الإجراءات يمكن لها أن تؤدي إلى نتائج أكثر إيذاء على المدى الطويل تتمثل في حرمان المجتمع من وسائل زيادة الإنتاجية والفعالية. ومع ذلك، فإن استخدام مجموعة من الإجراءات الأمنية الأساسية يمكن لها أن تقلل بشكل كبير من مخاطر الاختراقات والإرهاب الإلكتروني".
وأضافت "يجب وضع قوانين للحماية الأمنية، بحيث تقوم الجهة بتوضيح القوانين الواجب على العاملين تطبيقها، على سبيل المثال: يقدم الدعم الفني المساعدة ضمن أمور معرفة ومحددة مسبقاً، وتدريب الموظفين في مركز الدعم الفني وتثقيفهم على مستوى جيد من الناحية الأمنية، وتوضيح أساليب المهاجمين وتدريسها لهم، ووضع حماية أمنية لمبنى كل جهة يمنع دخول الأشخاص غير العاملين فيها، وتحدد الزيارات في حدود الأعمال بمعرفة سابقة لحراس

الأمن في الجهة، بالإضافة إلى عمل برامج توعية ترسل إلى العاملين لتثقيفهم حول خطر الهجوم الإلكتروني.

اتفاق «أوبك» يخضع لأكبر اختبار قد يواجهه

تخضع استراتيجية "أوبك" لتحقيق التوازن في سوق النفط، ودعم الأسعار عبر تقليص تخمة المعروض العالمية خلال المرحلة الراهنة لأكبر اختبار قد تواجهه، بحسب تقرير لـ"بلومبيرغ".

ويهدف اتفاق "أوبك" الذي أعلن عنه نهاية نوفمبر لتحفيز عملية تآكل المخزونات العالمية، لكن بشكل أو بآخر كان لذلك أثر جانبي غير مرغوب، وهو تزايد إنتاج الولايات المتحدة بشكل كبير وتعاظم مخزوناتها لأعلى مستوى على الإطلاق.

وبطبيعة الحال، تسبب ذلك في تخلي أسعار الخام عن جزء كبير من المكاسب التي حققتها عقب الاتفاق، ومع تحول التركيز إلى ما ستقدم عليه المنظمة لاحقاً، فهناك نقاط تحدد المسار الذي قد يتحول إليه سوق النفط.

1- كسر مستوى 50 دولاراً للبرميل

هبطت أسعار خامي "برنت" و"نايمكس" بأعلى وتيرة خلال أكثر من عام بنهاية تعاملات الأربعاء 8 مارس الجاري، وأعقب ذلك تراجع الخام الأميركي أدنى 50 دولاراً للمرة الأولى منذ ديسمبر.

وقال مؤسس صندوق تحوط السلع البريطاني "Matilda Capital Management" ريتشارد فولارتون، إن السوق سيدخل في حالة من عدم اليقين الشديد لأيام عدة، لكن السؤال هنا هو إلى متى ستمتد هذه الحالة؟

وأضاف فولارتون أن أعضاء "أوبك" وغيرهم من المنتجين بذلوا جهوداً مضنية لإبراز درجة الامتثال المرتفعة لخطة خفض الإنتاج، ومن الغريب أن تنهار الأسعار الآن.

2- انهيار المنحنى

كان الهدف من خفض المعروض، هو قلب سوق النفط رأساً على عقب ليدخل إلى الاتجاه المعروف بـ"الميل إلى التراجع"، وهذا يعني أن الأسعار خلال المدى القصير ستكون أفضل مقارنة بتلك البعيدة، ما يضمن تزايد إيرادات "أوبك" دون منافسيها.

ومع ذلك، انخفض الفرق بين أسعار خام "نايمكس" لشهر ديسمبر للعامين الحالي والمقبل، بينما عقود "برنت" لأقرب تسعة أشهر ما زالت أيضاً ضمن هذا الاتجاه.

وقال العضو المنتدب لشركة الاستشارات "بتروماتريكس" أوليفير جاكوب، إن التشكك إزاء ما يحدث في السوق إنما يدل على أنه ما زال هشاً للغاية.

3- خيارات الاتجاه الهبوطي

تتحول أسواق الخيارات أيضاً بشكل متزايد نحو هبوط أسعار العقود المستقبلية، بينما الفرق في تكلفة عقود النفط الهابطة والصاعدة والمعروف بـ"الانحراف" تحرك بحدة لصالح انخفاض الأسعار.

وأعقب ذلك تسجيل ثاني أعلى حجم تداول على الإطلاق لعقود الخيارات من خام "نايمكس" الأميركي يوم الأربعاء، حيث سعى المستثمرون نحو التحصن ضد انخفاض الأسعار.

ومن المؤكد أن تراجع الأسعار أدنى مستويات نوفمبر هو آخر ما كانت تنتظره "أوبك" عند إبرام اتفاق خفض الإنتاج، لذا يرى محللون أن هبوط الأسعار أخيراً هو تحدٍّ أصيل في مواجهة تطلعات المنتجين.

4- عودة البائعين

انخفاض الأسعار، من شأنه اجتذاب البائعين على المدى القصير، مما يشكل عقبة أخرى في طريق "أوبك" لدعم الأسعار، إلى جانب ذلك ارتفع عدد عقود خام "نايمكس" المعلقة إلى مستويات شبه قياسية تزامناً مع هبوط الأسعار، مما يعزز من الرهان على حدوث انخفاض أكبر.

عقبة فنية
إذا كان كل ما سبق ليس كافياً بالنسبة لـ"أوبك" كي تعيد التفكير فهناك أيضاً قضية فنية يجدر الالتفات إليها.
أنهت أسعار "برنت" و"نايمكس" تعاملات الأربعاء أدنى متوسط تحركاتها لـ50 يوماً و100 يوم، بينما هبطت أدنى متوسط تحركات 200 يوم عند إغلاق الخميس، وهو ما يصفه محللون بـ"البيع الفني".

- **صحيفة الاقتصادية – الثلاثاء 14.03.2017**
  - أسعار النفط تهبط 8 % خلال أسبوع.. وسلة خام «أوبك» دون 50 دولارا لأول مرة
  - لوقف تدهور معدلات الربح .. اندماج شركتي نفط بريطانيتين برأسمال 5 مليارات استرليني
  - وزير النفط الكويتي: نؤيد تمديد اتفاق خفض الإنتاج بعد يونيو
  - النفط يبدأ على انخفاض مع انتظار المستثمرين تقارير تخمة المعروض
  - لوقف تدهور معدلات الربح .. اندماج شركتي نفط بريطانيتين برأسمال 5 مليارات استرليني

التفاصيل:

أسعار النفط تهبط 8 % خلال أسبوع.. وسلة خام «أوبك» دون 50 دولارا لأول مرة
تدور أسعار النفط قرب أدنى مستوى في ثلاثة أشهر أمس في الوقت الذي تبدد فيه زيادة المخزونات الأمريكية وأنشطة الحفر أثر التفاؤل بشأن جهود أوبك لكبح إنتاج النفط.
ونزل خام القياس العالمي مزيج برنت سبعة سنتات خلال الجلسة إلى 51.30 دولار للبرميل بعد أن بلغ في وقت سابق 50.85 دولار للبرميل وهو أقل مستوى للخام منذ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.
وهبط خام غرب تكساس الأمريكي الوسيط 15 سنتا إلى 48.34 دولار للبرميل.
ونزل سعر النفط بأكثر من 8 في المائة منذ الإثنين الماضي وهو أكبر هبوط أسبوعي في أربعة أشهر ويقول محللون إن الهبوط قد لا يستمر.
وقال جولدمان ساكس في مذكرة إنه يظل "واثقا بدرجة كبيرة" بشأن أسعار النفط وأبقى على توقعاته للأسعار عند 57.50 دولار للبرميل لخام غرب تكساس الأمريكي الوسيط في النصف الثاني من العام الجاري .
وأكد محمد باركيندو الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أن المنظمة تتطلع إلى تعاون أكبر مع الأمم المتحدة من أجل التغلب على مشكلة فقر الطاقة، ما سيكون له مردود إيجابي واسع على تحفيز نمو الطلب، مثمنا دور مبادرة "الطاقة المستدامة للجميع" التابعة لمنظمة الأمم المتحدة التي تعمل على دعم التطور الإيجابي في أنظمة الطاقة في العالم، وكذلك العمل الذي تقوم به للتخفيف من حدة فقر الطاقة بالتعاون مع صندوق "أوبك" للتنمية الدولية "أوفيد."
وأضاف باركيندو – فى تقرير حديث لـ "أوبك" - أن المحادثات التي أجراها في مدينة هيوستن الأمريكية ركزت بشكل خاص على تعزيز التعاون بين "أوبك" واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مشيرا إلى أن المحادثات تطرقت إلى عنصرين مهمين في مستقبل منظومة الطاقة في العالم، هما التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي اللذان توليهما "أوبك" اهتماما خاصا

وواسعا.
ومن ناحية المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ قال باركيندو "إن الدول الأعضاء في منظمة "أوبك" كانت أول من رحب والتزم بالتنفيذ المبكر لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ في نهاية عام 2016"، مشيرا إلى توقيع كل الدول الـ 13 الأعضاء في "أوبك" على الاتفاق، وجارية حاليا عملية التصديق على الاتفاق.
في المقابل وعلى عكس المتوقع، تهاوت أسعار النفط الخام في مستهل تعاملات الأسبوع لتسجل أدنى مستوى لها في ثلاثة أشهر وهبطت لأول مرة سلة خام أوبك إلى ما دون 50 دولارا للبرميل وذلك منذ التوصل إلى اتفاق الجزائر في سبتمبر الماضي.
ويعود هذا الانخفاض الحاد الذي بلغ 9 في المائة على مدار الأسبوع الماضى ويتجه إلى تحقيق انخفاضات مماثلة خلال الأسبوع الجاري إلى النشاط الواسع في إنتاج النفط الصخري الأمريكي في مقابل زيادة المخاوف في السوق من ضعف قدرة اتفاق خفض الإنتاج بين "أوبك" و"المستقلين" على التأثير في سرعة استعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق النفط الخام.
وتعد خسارة الأسبوع الماضي هي أكبر خسارة أسبوعية منذ يناير 2016 فيما سجل خام برنت أسوأ تراجع منذ حزيران (يونيو) من العام الماضي وذلك بعد أن ارتفعت الحفارات النفطية الأمريكية إلى أعلى مستوى منذ سبتمبر 2015.
وفي هذا الاطار، أكد لـ "الاقتصادية" الدكتور فيليب ديبيش رئيس المبادرة الأوروبية للطاقة أن ما قلصه خفض إنتاج "أوبك" و"المستقلين" من المعروض النفطي العالمي عوضه الإنتاج الأمريكي بحجم إنتاج أكبر، ما جعل حالة تخمة المعروض في الأسواق تظل باقية وتحول دون تعافي الأسعار إلى المستويات المأمولة.
وأضاف أنه "إذا استمر هبوط الأسعار فلن يستطيع الإنتاج الأمريكي مواصلة نشاطه نظرا لاستمرار ارتفاع التكلفة على الرغم من الجهود الواسعة التي بذلت في الفترة الماضية لضغط نفقات الإنتاج وزيادة الكفاءة وتطويع التكنولوجيا لتنمية الإنتاج بأقل أعباء ممكنة، كما تم شطب وظائف كثيرة في هذا المجال."
من ناحيته، قال أرورو تاكاهاشي مدير شركة "طوكيو" للغاز في فرنسا لـ "الاقتصادية"، "إن السوق على المدى الطويل ستشهد حالة من تقلص المعروض بفعل انكماش الاستثمارات فيما سينمو الطلب بطفرات واسعة بقيادة الاقتصاديات الناشئة وبالتالي فإن السوق مستقبلا قد تواجه حالة عكسية وهي تفوق الطلب على العرض وبالتالي ارتفاع الأسعار على نحو حاد."
وأضاف أن "تبدل الوضع في السوق النفطية إلى حالة عكسية مستقبلا هو أمر ضار للسوق وللاقتصاد العالمي مثله مثل الانخفاضات الحادة، ويبقى الأمل في أن يتعاون جميع المنتجين خاصة منتجي الولايات المتحدة لوصول السوق إلى التوازن المنشود وإلى الحفاظ على الأسعار المتوسطة الملائمة للنمو المستدام."
من جانبها، قالت لـ "الاقتصادية" المحللة الروسية ماريا جاساروفا "إن الهبوط الحاد في مستوى أسعار النفط الخام سيجعل بالتأكيد المشاركين في اتفاق خفض الإنتاج سواء من دول "أوبك" أو المستقلين أقل حماسا لتمديد الاتفاقية خاصة مع عودة الأسعار إلى الانخفاض وحصد الإنتاج الأمريكي لكل المكاسب من هذا التخفيض خاصة فيما يتعلق بالحصص السوقية."
وقالت "إن عودة المنتجين إلى الإنتاج وفق المستويات الطبيعية بعد انتهاء الاتفاقية سيجدد حرب الأسعار وسيشعل المنافسة الشديدة على الحصص السوقية وهو ما قد يقود إلى تراجع أكثر في مستوى الأسعار بما لذلك من تأثيرات سلبية واسعة في الإمدادات وفي استمرارية ونمو الاستثمارات."
واتجه برنت إلى الانخفاض لليوم الخامس على التوالي وهي أطول موجة هبوط من نوعها منذ الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي التي استمرت ستة أيام. وفقد الخام خلال هذه الموجة 8.8 في المائة من قيمته ليسجل أسوأ أداء منذ منتصف حزيران (يونيو) 2016.
واتجه خام غرب تكساس الوسيط إلى تكبد خسائر لليوم السادس على التوالي، حيث فقد 9.8 في المائة.

ويأتي هبوط الأسعار مع زيادة منصات الحفر التي تنقب عن النفط في الولايات المتحدة ونمو مخزونات الخام في الولايات المتحدة أكبر مستهلك في العالم لتسجل مستوى قياسيا.
وسجلت أسعار النفط في السوق الآسيوية أمس أدنى مستوى فى أربعة أشهر، قبل أن تتماسك فوق هذا المستوى، يأتي هذا في الوقت الذي يتلاشى فيه تأثير خفض الإنتاج العالمي، خاصة مع تسارع إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة وارتفاع منصات الحفر لأعلى مستوى منذ أيلول (سبتمبر) 2015. ويتداول الخام الأمريكي حول مستوى 48.40 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 48.14 دولار وسجل أعلى مستوى 48.50 دولار، وأدنى مستوى 47.90 دولار الأدنى منذ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.
وتداول خام برنت حول مستوى 51.40 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 51.03 دولار وسجل أعلى مستوى 51.48 دولار، وأدنى مستوى 50.84 دولار الأدنى منذ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.
وأنهى النفط الخام "تسليم أبريل" تعاملات الجمعة منخفضا بنسبة 2.5 في المائة، في خامس خسارة يومية على التوالي، وفقدت عقود برنت "عقود مايو" نسبة 2.1 في المائة، في رابع خسارة يومية على التوالي. وعلى مدار الأسبوع الماضي فقدت أسعار النفط نسبة 9 في المائة، في ثاني خسارة أسبوعية على التوالي، وبأكبر خسارة أسبوعية منذ الأسبوع الأول فى عام 2016.
وانخفضت الأسعار على نطاق واسع مع تلاشي التفاؤل بشأن تحقيق اتفاق خفض الإنتاج العالمي للتوازن المطلوب بين العرض والطلب في الأسواق، خاصة مع اتساع تخمة المعروض في الولايات المتحدة.
واتفقت منظمة أوبك والمنتجين المستقلين على خفض الإنتاج العالمي بنحو 1.8 مليون برميل يوميا، بدأ التنفيذ الفعلي للاتفاق في كانون الثاني (يناير) الماضي، ويمتد أجله حتى حزيران (يونيو) المقبل.
وفي الولايات المتحدة على حسب بيانات صادرة الأسبوع الماضي من إدارة معلومات الطاقة ارتفعت مخزونات الخام للأسبوع التاسع على التوالي، مسجلة مستوى قياسيا جديدا عند 559 مليون برميل، وارتفع إنتاج النفط الصخري إلى 9.09 مليون برميل وهو أعلى مستوى منذ شباط (فبراير) 2016.
وفي الولايات المتحدة أيضا أعلنت شركة "بيكر هيوز" للخدمات النفطية يوم الجمعة ارتفاع منصات الحفر في الولايات المتحدة بمقدار ثماني منصات، في ثامن زيادة أسبوعية على التوالي، إلى إجمالي 617 منصة، وهو أعلى مستوى منذ أيلول (سبتمبر) 2015. من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 49ر81 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 50.82 دولار للبرميل فى اليوم السابق. وقال التقرير اليومى لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أمس "إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة قد تراجع بشكل حاد لليوم الثالث على التوالي وإن السلة خسرت أكثر من ثلاثة دولارات مقارنة بنفس اليوم من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 53.01 دولار للبرميل."

لوقف تدهور معدلات الربح .. اندماج شركتي نفط بريطانيتين برأسمال 5 مليارات استرليني

تعد شركات الخدمات النفطية، إحدى أكثر الشركات العاملة في مجال النفط تضررا من التقلبات التي شهدتها الأسعار في العامين الماضيين. وقد عانت الشركات البريطانية خسائر ضخمة،

دفعتها إلى تقليص أعداد العاملين، ما رفع من معدلات البطالة في القطاع النفطي البريطاني بشكل ملحوظ.
وخلال الفترة الماضية أصدرت السلطات النفطية البريطانية، مجموعة من التقارير تسعى جميعها إلى تقييم الوضع الراهن في القطاع النفطي البريطاني، وطرح حلول للخروج من المأزق الحالي.
وجاء في مقدمة الحلول التي طرحتها تلك التقارير، والتي أسهم في إعدادها مجموعة من كبار الخبراء في القطاع النفطي في المملكة المتحدة، ضرورة خفض المصروفات عبر عملية دمج واستحواذ من قبل الشركات الكبرى على الشركات المنافسة، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في ذلك القطاع الحيوي والاستراتيجي للاقتصاد البريطاني.
بعد عامين تقريبا من انخفاض أسعار النفط، بدأت الشركات البريطانية في اتخاذ إجراءات عملية ملموسة فيما يتعلق بعملية الاستحواذ، فمجموعة وود البريطانية الشهيرة في مجال الخدمات النفطية، استحوذت على منافستها اميك فوستر ويلر في صفقة قدرت بنحو 2.2 مليار جنيه استرليني، لتكون النتيجة إنشاء أكبر شركة بريطانية في مجال خدمات الطاقة برأسمال يقدر بنحو خمسة مليارات جنيه استرليني.
الدكتور جون غوردان أستاذ اقتصادات النفط في جامعة لندن، يعتبر أن عملية الاستحواذ تلك لم يكن منها مفر بالنسبة للشركتين، ووفقا لما يقول فإن عملية استحواذ مجموعة وود على منافستها اميك فوستر ويلر بداية لظاهرة جديدة في الاقتصاد البريطاني، وربما العالمي، تعتبر الاندماج أو الاستحواذ وسيلة فعالة للحيلولة دون المزيد من التدهور في معدلات الربح في شركات الخدمات النفطية في ظل الأسعار "غير الإيجابية" للبترول، خاصة في بلد كالمملكة المتحدة، حيث تعد تكلفة إنتاج النفط بين الأكثر ارتفاعا في العالم.
ولـ"الاقتصادية" يعلق قائلا: "عملية الاستحواذ ستسمح لمجموعة وود بخفض التكاليف بما يراوح بين 100 و120 مليون جنيه استرليني، كما سيتاح لها الآن توسيع أنشطتها لتضم بجانب تقديم الخدمات للقطاع النفطي وللغاز توفير احتياجات قطاع التعدين والكيماويات بأسعار تنافسية."
ويبدو أن الأسواق البريطانية استقبلت عملية الاستحواذ تلك بقدر كبير من الترحيب، إذ قفز سهم شركة اميك فوستر ويلر في بورصة لندن بنحو 13.6 في المائة، وزاد قيمة سهم مجموعة وود بنحو 4.8 في المائة.
ولـ"الاقتصادية" تعلق دورس والف المحللة المالية في بورصة لندن قائلة: "ترحيب الأسواق بعملية الاستحواذ، ينبع من أن تلك الخطوة حالت دون قيام شركة اميك فوستر ويلر بإصدار سندات بقيمة 500 مليون جنيه استرليني الأسبوع المقبل، والتي كان من المفترض أن تستخدم في سداد جزء من ديونها الراهنة وتقدر بنحو مليار جنيه استرليني، كما كانت ستستخدم لإعادة ترتيب أوضاع الشركة التي تواجه أوضاعا متعثرة من جراء تقلب أسعار النفط"
وكانت شركة اميك فوستر ويلر التي تشكلت قبل ثلاثة أعوام جراء اندماج شركة اميك وشركة فوستر ويلر الأمريكية قد عانت تراجع عوائدها العام الماضي بنحو 8 في المائة لتبلغ 5.4 مليار جنيه استرليني نتيجة الانخفاض في أسعار النفط، وقد أسفر تقلص العائد المحقق عن انخفاض الأرباح بنحو 56 مليون جنيه استرليني ليصل إجمالي أرباح العام المنصرم 318 مليون جنيه استرليني.
ولم يختلف الوضع كثيرا في مجموعة وود، التي أعلنت في شهر شباط (فبراير) الماضي، أن عوائد عام 2016 تراجعت بنحو 16 في المائة لتصل إلى 4.9 مليار استرليني، بينما لم تزدد أرباحها قبل خصم الضرائب على 66 مليون جنيه استرليني، وهو ما دفعها إلى تقليص نسبة العمالة بنحو 18 في المائة.
مع هذا تبدو بعض الأصوات البريطانية غير متفائلة كثيرا بقدرة عمليات الاستحواذ تلك على إعادة الانتعاش إلى الشركات البريطانية العاملة في مجال الطاقة.
ولـ"الاقتصادية" يعلق الخبير النفطي ديفيد ويستون قائلا: "المشكلة الرئيسة التي تواجه صناعة النفط البريطانية، هو انخفاض الربحية نتيجة انخفاض أسعار النفط، في الوقت الذي ترتفع فيه تكلفة الإنتاج، وخفض التكاليف في صناعة كثيفة رأس المال مثل صناعة النفط له حدود، لا يمكن

تجاوزها، عملية الاستحواذ أو الدمج يمكن أن تؤدى إلى خفض التكاليف، ولكن بسبب طبيعة الصناعة ذاتها سيكون من الصعب مواصلة خفض التكاليف على الأمد الطويل، وسيتطلب إنقاذ الصناعة أن ترتفع أسعار النفط بشكل ملحوظ، خاصة أن الجزء الأكبر من الإنتاج البريطاني من النفط يأتي من بحر الشمال، وتكلفة الإنتاج أعلى بكثير من مثيلاتها في منطقة الخليج أو العديد من بقاع العالم الأخرى"

وكانت تلك المخاوف تحديدا وراء قرارات وزير المالية البريطانية فيليب هاموند بالعمل على إنقاذ صناعة النفط والغاز البريطانية، عبر مساعدات شركات إنتاج النفط والغاز في بحر الشمال، فشركات النفط البريطانية توفر نحو 50 في المائة من الاحتياجات البريطانية، وتعرض تلك الشركات لمزيد من التراجع يعني تنامي اعتماد المملكة المتحدة بصورة أكبر على سد احتياجاتها من تلك السلعة الاستراتيجية من مصادر خارجية.

ولـ"الاقتصادية" يعلق الدكتور جون جوردان أستاذ اقتصادات النفط في جامعة لندن قائلا: "هناك تحذيرات جادة من مصادر مستقلة بأن إنتاج بريطانيا من النفط يمكن أن يتراجع، إذا لم تضخ مزيد من الاستثمارات في القطاع النفطي، ولهذا نلاحظ أن وزير المالية منح اسكتلندا تمويل إضافي بقيمة 350 مليون استرليني في الميزانية الأخيرة، عسى أن يساعد ذلك على تحسين وضع صناعة النفط، لكن المؤكد أن إنقاذ تلك الصناعة الاستراتيجية يتطلب المزيد من الاندماج بين الشركات البريطانية، كما يتطلب تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص واتحادات العمال لمواجهة التحديات غير المعتادة في هذا القطاع."

وزير النفط الكويتي: نؤيد تمديد اتفاق خفض الإنتاج بعد يونيو

نقلت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) اليوم الاثنين عن وزير النفط الكويتي عصام المرزوق قوله إن بلاده تؤيد تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط الذي بدأ في أول يناير الماضي إلى ما بعد شهر يونيو المقبل. وتخفض 11 دولة من الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والبالغ عددها 13 دولة إنتاجها من الخام منذ الأول من يناير بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا في حين تقود روسيا المنتجين المستقلين الذين وافقوا على تقليص الإنتاج بنحو نصف حجم تخفيضات أوبك. وقال المرزوق في مقابلة مع كونا "دولة الكويت مع تمديد الاتفاق بعد يونيو (حزيران) وتدعم هذا التوجه إذ سيعجل ذلك من عملية اعادة التوازن للسوق النفطية العالمية." واضاف أن تمديد الاتفاق "سيسهم في إعادة الأسعار الى مستويات مقبولة للدول المنتجة والصناعة النفطية بشكل عام." لكن الوزير أضاف قائلا "من السابق لأوانه الحديث عما سيحدث وسنتشاور مع الوزراء من الدول المعنية وسنناقش موضوع التمديد كأحد الخيارات المستقبلية." وأضاف أن اتفاقية خفض الانتاج "ستؤتي ثمارها خلال الأشهر القليلة المقبلة." وقال إن نسبة التزام الدول بخفض الانتاج زادت من نحو 91 في المئة في يناير الماضي إلى 95 في المئة خلال فبراير وفقا للبيانات الاولية المتوفرة حتى الآن. ولم يوضح الوزير ما إذا كانت

النفط يبدأ على انخفاض مع انتظار المستثمرين تقارير تخمة المعروض

بدأت أسعار النفط على انخفاض في التعاملات الآسيوية اليوم قرب أدنى مستوياتها في 3 أشهر في وقت ينتظر المستثمرون تقارير بشأن تخمة المعروض في السوق العالمية. وسجل سعر خام

غرب تكساس الوسيط الأميركي زيادة بقسمة 3 سنتات عند 48.43 دولار للبرميل بحلول الساعة 03:29 بتوقيت غرينتش بحسب "سكاي نيوز".
وأغلقت العقود على انخفاض قيمته 9 سنتات في الجلسة السابقة بعد أن لمس أدنى مستوى له منذ نهاية نوفمبر الماضي في 47.90 دولار. وارتفعت أسعار خام برنت 7 سنتات إلى 51.42 دولار للبرميل بعد أن استقرت عند سنتين يوم الاثنين بعد انخفاض ليصل إلى 50.85 دولار للبرميل.
وقال المحللون إن التراجع قد لا يتواصل أكثر بعد أن فقدت الأسعار أكثر من 8% منذ الاثنين الماضي في أكبر خسارة أسبوعية لها خلال 4 أشهر. وكانت الأسعار ارتفعت أمس بفعل خفض الإنتاج لأكثر من شهرين من جانب منظمة البلدان المصدرة للبترول. والآن تواجه السوق أدلة على استمرار ارتفاع الإنتاج الأميركي وتخمة الأسواق العالمية.

لوقف تدهور معدلات الربح .. اندماج شركتي نفط بريطانيتين برأسمال 5 مليارات استرليني

تعد شركات الخدمات النفطية، إحدى أكثر الشركات العاملة في مجال النفط تضررا من التقلبات التي شهدتها الأسعار في العامين الماضيين. وقد عانت الشركات البريطانية خسائر ضخمة، دفعتها إلى تقليص أعداد العاملين، ما رفع من معدلات البطالة في القطاع النفطي البريطاني بشكل ملحوظ.
وخلال الفترة الماضية أصدرت السلطات النفطية البريطانية، مجموعة من التقارير تسعى جميعها إلى تقييم الوضع الراهن في القطاع النفطي البريطاني، وطرح حلول للخروج من المأزق الحالي. وجاء في مقدمة الحلول التي طرحتها تلك التقارير، والتي أسهم في إعدادها مجموعة من كبار الخبراء في القطاع النفطي في المملكة المتحدة، ضرورة خفض المصروفات عبر عملية دمج واستحواذ من قبل الشركات الكبرى على الشركات المنافسة، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في ذلك القطاع الحيوي والاستراتيجي للاقتصاد البريطاني.
بعد عامين تقريبا من انخفاض أسعار النفط، بدأت الشركات البريطانية في اتخاذ إجراءات عملية ملموسة فيما يتعلق بعملية الاستحواذ، فمجموعة وود البريطانية الشهيرة في مجال الخدمات النفطية، استحوذت على منافستها اميك فوستر ويلر في صفقة قدرت بنحو 2.2 مليار جنيه استرليني، لتكون النتيجة إنشاء أكبر شركة بريطانية في مجال خدمات الطاقة برأسمال يقدر بنحو خمسة مليارات جنيه استرليني.
الدكتور جون غوردان أستاذ اقتصادات النفط في جامعة لندن، يعتبر أن عملية الاستحواذ تلك لم يكن منها مفر بالنسبة للشركتين، ووفقا لما يقول فإن عملية استحواذ مجموعة وود على منافستها اميك فوستر ويلر بداية لظاهرة جديدة في الاقتصاد البريطاني، وربما العالمي، تعتبر الاندماج أو الاستحواذ وسيلة فعالة للحيلولة دون المزيد من التدهور في معدلات الربح في شركات الخدمات النفطية في ظل الأسعار "غير الإيجابية" للبترول، خاصة في بلد كالمملكة المتحدة، حيث تعد تكلفة إنتاج النفط بين الأكثر ارتفاعا في العالم.
ولـ"الاقتصادية" يعلق قائلا: "عملية الاستحواذ ستسمح لمجموعة وود بخفض التكاليف بما يراوح بين 100 و120 مليون جنيه استرليني، كما سيتاح لها الآن توسيع أنشطتها لتضم بجانب تقديم الخدمات للقطاع النفطي وللغاز توفير احتياجات قطاع التعدين والكيماويات بأسعار تنافسية."
ويبدو أن الأسواق البريطانية استقبلت عملية الاستحواذ تلك بقدر كبير من الترحيب، إذ قفز سهم شركة اميك فوستر ويلر في بورصة لندن بنحو 13.6 في المائة، وزاد قيمة سهم مجموعة وود بنحو 4.8 في المائة.
ولـ"الاقتصادية" تعلق دورس والف المحللة المالية في بورصة لندن قائلة: "ترحيب الأسواق بعملية الاستحواذ، ينبع من أن تلك الخطوة حالت دون قيام شركة اميك فوستر ويلر بإصدار سندات بقيمة

500 مليون جنيه استرليني الأسبوع المقبل، والتي كان من المفترض أن تستخدم في سداد جزء من ديونها الراهنة وتقدر بنحو مليار جنيه استرليني، كما كانت ستستخدم لإعادة ترتيب أوضاع الشركة التي تواجه أوضاعا متعثرة من جراء تقلب أسعار النفط"
وكانت شركة اميك فوستر ويلر التي تشكلت قبل ثلاثة أعوام جراء اندماج شركة اميك وشركة فوستر ويلر الأمريكية قد عانت تراجع عوائدها العام الماضي بنحو 8 في المائة لتبلغ 5.4 مليار جنيه استرليني نتيجة الانخفاض في أسعار النفط، وقد أسفر تقلص العائد المحقق عن انخفاض الأرباح بنحو 56 مليون جنيه استرليني ليصل إجمالي أرباح العام المنصرم 318 مليون جنيه استرليني.
ولم يختلف الوضع كثيرا في مجموعة وود، التي أعلنت في شهر شباط (فبراير) الماضي، أن عوائد عام 2016 تراجعت بنحو 16 في المائة لتصل إلى 4.9 مليار استرليني، بينما لم تزدد أرباحها قبل خصم الضرائب على 66 مليون جنيه استرليني، وهو ما دفعها إلى تقليص نسبة العمالة بنحو 18 في المائة.
مع هذا تبدو بعض الأصوات البريطانية غير متفائلة كثيرا بقدرة عمليات الاستحواذ تلك على إعادة الانتعاش إلى الشركات البريطانية العاملة في مجال الطاقة.
ولـ"الاقتصادية" يعلق الخبير النفطي ديفيد ويستون قائلا: "المشكلة الرئيسة التي تواجه صناعة النفط البريطانية، هو انخفاض الربحية نتيجة انخفاض أسعار النفط، في الوقت الذي ترتفع فيه تكلفة الإنتاج، وخفض التكاليف في صناعة كثيفة رأس المال مثل صناعة النفط له حدود، لا يمكن تجاوزها، عملية الاستحواذ أو الدمج يمكن أن تؤدى إلى خفض التكاليف، ولكن بسبب طبيعة الصناعة ذاتها سيكون من الصعب مواصلة خفض التكاليف على الأمد الطويل، وسيتطلب إنقاذ الصناعة أن ترتفع أسعار النفط بشكل ملحوظ، خاصة أن الجزء الأكبر من الإنتاج البريطاني من النفط يأتي من بحر الشمال، وتكلفة الإنتاج أعلى بكثير من مثيلاتها في منطقة الخليج أو العديد من بقاع العالم الأخرى"
وكانت تلك المخاوف تحديدا وراء قرارات وزير المالية البريطانية فيليب هاموند بالعمل على إنقاذ صناعة النفط والغاز البريطانية، عبر مساعدات شركات إنتاج النفط والغاز في بحر الشمال،
فشركات النفط البريطانية توفر نحو 50 في المائة من الاحتياجات البريطانية، وتعرض تلك الشركات لمزيد من التراجع يعني تنامي اعتماد المملكة المتحدة بصورة أكبر على سد احتياجاتها من تلك السلعة الاستراتيجية من مصادر خارجية.
ولـ"الاقتصادية" يعلق الدكتور جون جوردان أستاذ اقتصادات النفط في جامعة لندن قائلا: "هناك تحذيرات جادة من مصادر مستقلة بأن إنتاج بريطانيا من النفط يمكن أن يتراجع، إذا لم تضخ مزيد من الاستثمارات في القطاع النفطي، ولهذا نلاحظ أن وزير المالية منح اسكتلندا تمويل إضافي بقيمة 350 مليون استرليني في الميزانية الأخيرة، عسى أن يساعد ذلك على تحسين وضع صناعة النفط، لكن المؤكد أن إنقاذ تلك الصناعة الاستراتيجية يتطلب المزيد من الاندماج بين الشركات البريطانية، كما يتطلب تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص واتحادات العمال لمواجهة التحديات غير المعتادة في هذا القطاع."

- **L'Orient Le Jour – Mardi 14.03.2017**
  - L'Arabie saoudite renforce sa coopération avec le Japon
  - Chute du cours de pétrole

Details:

L’Arabie saoudite renforce sa coopération avec le Japon

Le roi Salmane d'Arabie saoudite, en visite historique au Japon, a rencontré hier soir le Premier ministre Shinzo Abe, afin d'intensifier la coopération économique au moment où le royaume veut réduire sa dépendance au pétrole.

« Je veux faire avancer notre relation avec l'Arabie saoudite, pierre angulaire de la stabilité au Moyen-Orient », a déclaré M. Abe au début de l'entrevue. Le porte-parole du gouvernement, Yoshihide Suga, avait auparavant salué « cette première visite en 46 ans d'un monarque saoudien ». Les deux pays ont décidé d'« établir un solide partenariat stratégique », dans des domaines aussi divers que la santé, la finance ou l'agriculture, selon un document officiel japonais, avare de détails concrets.

Pour courtiser le Japon, troisième économie mondiale, l'Arabie saoudite prévoit d'installer des « zones économiques spéciales », avec des avantages fiscaux, des réglementations allégées et des procédures douanières simplifiées, ont rapporté le quotidien économique Nikkei et l'agence de presse Kyodo. Parmi la trentaine d'initiatives envisagées, le constructeur d'automobiles Toyota a indiqué avoir l'intention de signer aujourd'hui un accord pour « débuter une étude de faisabilité » en vue de la fabrication de véhicules en Arabie saoudite. « L'étude devrait porter essentiellement sur la production de SUV, populaires au Moyen-Orient », a précisé le Nikkei, ajoutant que le royaume, où la moitié de la population a moins de 25 ans, est un marché attractif pour le vieillissant Japon.

Aramco à la Bourse de Tokyo

Dans le domaine énergétique, l'Arabie saoudite, principal fournisseur pétrolier du Japon, devrait valider la poursuite des négociations pour une introduction à la Bourse de Tokyo d'Aramco dans le cadre de la privatisation partielle du géant pétrolier en 2018. M. Abe a demandé au roi Salmane de soutenir l'introduction du géant pétrolier à la Bourse japonaise, a dit hier à Reuters un responsable du gouvernement japonais. Le roi saoudien lui a répondu que le royaume s'intéresserait à cette requête car il souhaite que les investisseurs japonais achètent des parts d'Aramco, d'après ce même responsable, a rapporté Reuters.

Les deux partenaires espèrent aussi promouvoir les investissements conjoints, à l'image du SoftBank Vision Fund, un fonds technologique créé par l'opérateur de télécommunications nippon et visant une enveloppe globale de quelque 100 milliards de dollars avec l'importante contribution du fonds souverain saoudien, le Public Investment Fund (PIF).

Confrontée à la chute des prix du pétrole dont elle est le premier exportateur mondial, et par ricochet à un creusement spectaculaire de son déficit public, l'Arabie saoudite a lancé l'année dernière un vaste programme de diversification de son économie baptisé « Vision 2030 ». Le père de cette réforme, le vice-prince héritier Mohammad ben Salmane, s'était déjà rendu à Tokyo en septembre 2016 pour poser les jalons d'un renforcement des liens bilatéraux.

Le roi Salmane, âgé de 81 ans, doit être reçu aujourd'hui par l'empereur Akihito, 83 ans. Après le Japon où il est venu accompagné d'une délégation d'un millier de

personnes, il doit se rendre en Chine et aux Maldives, au terme de cette tournée asiatique qui l'a déjà mené en Indonésie et en Malaisie.

Chute du cours de pétrole

Les prix du pétrole ont chuté vendredi dernier car la baisse de la production de cette matière première risque de ne pas couvrir la surabondance de l'offre. Les contrats à terme sur le pétrole américain ont chuté de 79 cents, soit de 1,6 %, à 48,49 dollars le baril sur le New York Mercantile Exchange. Cette chute a marqué le niveau le plus bas, incluant la période qui a précédé l'accord conclu par l'Organisation des pays exportateurs de pétrole. Ce dernier visait à réduire la production afin de maîtriser l'excès de l'offre du pétrole sur le marché. Le Brent a chuté de 82 cents, soit de 1,6 %, pour s'établir à 51,37 $ le baril sur le ICE Futures Europe. Les prix du pétrole ont baissé de plus de 9 % cette semaine. Cette chute a eu lieu lorsque les investisseurs ont, pour la plupart d'entre eux, parié que les prix du pétrole allaient augmenter davantage. Ces derniers ont été pris au dépourvu lorsqu'ils ont appris que les réserves de pétrole avaient augmenté jusqu'à atteindre un record de 528,4 millions de barils. Les investisseurs étaient devenus particulièrement optimistes sur les perspectives des prix du pétrole puisque l'OPEP ainsi que les producteurs qui ne font pas partie du cartel, y compris la Russie, ont convenu de réduire la production de 1,8 million de barils par jour durant les six premiers mois de l'année. Cependant, pendant une grande partie de l'année, le cours du pétrole a stagné malgré l'accord de l'OPEP. Certains analystes estiment que le marché est encore sensible. Si la production de pétrole continue de croître, ou si l'accord de l'OPEP n'est pas prolongé dans la seconde partie de l'année, on pourra assister à une nouvelle vague de vente massive de la matière première. La compagnie de services pétroliers Baker Hughes inc. a annoncé vendredi dernier que le nombre de forages pétroliers actifs aux États-Unis avait atteint un record sur les 18 mois derniers, signe que les producteurs de pétrole aux États-Unis se préparent à une hausse de la production en réponse à la hausse des prix du pétrole. Les contrats futurs sur le Gasoline ont chuté de 2,42 cents, soit de 1,5 %, pour s'établir à 1,6001 dollar le baril. Le contrat future Diesel a chuté de 2,59 cents, soit de 1,7 %, pour atteindre un niveau de 1,5036 $ le baril.

- **دار الخليج الاقتصادى – الثلاثاء 14.03.2017**
  - روسنفت: مخاطر تهدد تمديد اتفاق خفض الإنتاج - زيادة الحفارات الأمريكية تدفع النفط لأقل مستوى في 3 أشهر

التفاصيل:

روسنفت: مخاطر تهدد تمديد اتفاق خفض الإنتاج - زيادة الحفارات الأمريكية تدفع النفط لأقل مستوى في 3 أشهر

انخفضت أسعار النفط لأقل مستوى في ثلاثة أشهر أمس، رغم جهود منظمة أوبك الرامية لخفض إنتاج الخام؛ نتيجة استمرار الزيادة في عدد منصات الحفر بالولايات المتحدة.

ونزل خام برنت 0.70 % إلى 51 دولاراً للبرميل، وهو أقل مستوى منذ 30 نوفمبر/ تشرين الثاني.

تراجع الخام الأمريكي نايمكس 0.87 % إلى 48.07 دولار للبرميل، وهو أقل مستوى منذ 30 نوفمبر/ تشرين الثاني.

ويتجه برنت للانخفاض لليوم الخامس على التوالي، وهي أطول موجة هبوط من نوعها منذ الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني، والتي استمرت ستة أيام. وفقد الخام خلال هذه الموجة 8.8 في المئة من قيمته، ليسجل أسوأ أداء منذ منتصف يونيو/ حزيران 2016. ويتجه خام غرب تكساس الوسيط لتكبد خسائر لليوم السادس على التوالي؛ حيث فقد 9.8 في المئة.

ويأتي هبوط الأسعار مع زيادة منصات الحفر، التي تنقب عن النفط في الولايات المتحدة، ونمو مخزونات الخام في الولايات المتحدة أكبر مستهلك في العالم لتسجل مستوى قياسياً.

تمديد الخفض

من جهة أخرى قالت شركة روسنفت الروسية العملاقة أمس، إن اتفاقاً عالمياً لخفض إنتاج النفط عرضة لعدم التمديد؛ بسبب افتقاره إلى إرادة المشاركين الرئيسيين، وبسبب إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. وقال متحدث باسم الشركة لرويترز: «نعتقد أنه في الأمد الطويل ستعمل آليات الطلب على النفط العالمي، وتقلص الاستثمار خلال فترة الانخفاض الفائق للأسعار في تحقيق التوازن بالسوق، لكن مخاطر تجدد حرب الأسعار لا تزال قائمة.«

الواردات الهندية

أظهرت بيانات شحن أمس أن واردات الهند النفطية من إيران زادت نحو 17 في المئة في فبراير/ شباط مقارنة مع مستواها قبل شهر، في الوقت الذي استقبلت فيه شركات التكرير كميات أقل من الخام من السعودية والعراق المنتجين الكبيرين في أوبك بعد اتفاق المنظمة على خفض الإنتاج.

وتعني تلك القفزة أن إيران حلت محل العراق لتصبح ثاني أكبر مصدر للنفط إلى الهند، وهو الموقع الذي كانت تحتله إيران قبل فرض عقوبات غربية عليها بسبب برنامجها النووي. وفي الوقت الذي استمرت فيه السعودية أكبر مورد للنفط إلى الهند أظهرت بيانات تتبع سفن وتقرير أعده مركز أبحاث وتوقعات النفط في تومسون رويترز أن واردات الهند من إيران زادت إلى 647 ألف برميل يومياً في فبراير بارتفاع 16.7 في المئة، مقارنة مع مستواها في يناير، وبزيادة تبلغ نحو ثلاثة أمثال تقريباً، مقارنة مع مستواها في فبراير/ شباط 2016.

صادرات إيران

وعادت شركات التكرير الهندية بما في ذلك ريلاينس اندستريز، المشغلة لأكبر مجمع تكرير نفطي في العالم في جامنجار، إلى شراء النفط الإيراني، بعد توقفهم عن الاستيراد من إيران خلال فترة العقوبات.

في الوقت ذاته انخفضت واردات الهند النفطية من السعودية والعراق بنحو ثلاثة أمثال، مقارنة مع مستواها في نفس الشهر قبل عام.

من جهة ثانية قال وزير الاتصالات الإيراني محمود واعظي في بداية اجتماع مع وزير الطاقة الروسي ألسكندر نوفاك أمس، إن الوزيرين سيبحثان اتفاقاً لتزويد موسكو بمئة ألف برميل من النفط الإيراني يومياً.

وقال واعظي «(وفدنا) جاهز...لإجراء محادثات في هذا الشأن».